أرجوحة

معالي الرئيس

د.مناور بيان الراجحي

لقد لمحت وأشرت وكتبت وقلت وقام الكثير من قبلي بما سبق أن قمت به! لكن ما فائدة كل هذا إذا كان هناك من لا يسمع، لا يقرأ، لا....، ولا.....، ولا يستطيع أن يطبق؟!

نعم إن ما نقوم به لا فائدة فيه في ظل سلطة تنفيذية بهذه المواصفات والصفات ولكننا نقوم به من باب الجهاد نعم الجهاد، قد يأخذ أحدكم كلمة الجهاد من بابها الخاص فهذا شأنه لكنني آخذها من قوله ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، من هذا الباب فليسمح لي أفراد السلطة التنفيذية أن أذكرهم بميزان العدل الذي ركز المولى سبحانه وتعالى عليه في كتابه وحث رسله على تطبيقه بما فيه من فائدة كبيرة لجميع البشرية بل حتى الأرض اليابسة تفرح عندما يقوم عليها هذا الميزان.

يا أصحاب المعالي إن بعض المحاباة قد يكون حجة عليكم لا لكم في يوم الحساب، فلا يغركم من يجلب لكم الواسطات لكي يكسب رضاكم، لا يغركم هؤلاء إن الأوطان لا تبنى على شاكلة الخاملين، إنها تبنى على سواعد المبدعين النشيطين الأمينين الفاهمين العالمين المجربين المصلين الطائعين ومن سواهم، أما غيرهم فلا فلاح ولا صلاح لهم بل لا ينتظر أحدهم من نفسه أن تعيشه عيشة كريمة فنراهم دائما يعتمدون على الغير، فأتمنى من الله أن يسمعكم قول الحق وتتبعوه.

إن طريقتكم في كيفية تطبيق آلية اختيار المسؤولين في الدولة غير صحيحة، والدليل هذا التخبط والتأخير الذي نعيشه منذ فترة ليست بقليلة، إن الدولة وبما فيها من ثروة بشرية ومادية سيكونون خصماءكم يوم الحساب، لأنكم وباختياركم وضعتم البلد بيد من تطفل عليكم من باب المحسوبية، إنني على أمل أن تعيدوا النظر في هذه الآلية لتكون الكفاءة والأمانة معياركم الحقيقي وليست المحسوبية الضيقة التي تكون عليكم حجة في الدنيا والآخرة، جربوا المعيار الحقيقي وانظروا كيف تسير الأمور، جربوا هذا المعيار لأنه الميزان العادل الذي تتمناه شعوب الأرض، واعلموا أن الأوطان لا تسمو ولا تعلو إلا إذا أحس الجميع بأنهم على مسافة واحدة تقربهم الكفاءة والمنافسة الشريفة الحقة وليس هذا ابن فلان وهذا من حزبنا وهذا من... وهذا من...، لقد قيل بالأمثال «التجربة خير برهان» فهل أنتم تسمعون؟ وتعون؟ وتطبقون؟ فكروا فيها.

اللهم احفظ بلادنا وأميرنا من كل سوء ومكروه، وأدم علينا الأمن والإيمان والاستقرار، وجنبنا جميعا كل ما يؤدي إلى تباعد القلوب وتباغضها، اللهم اجمع كلمتنا على الحق، واطفئ مشاعل الفتنة، وارحمنا يا رحيم.

مساحة للوقت

«صندوق الديموقراطية»!!

طارق إدريس

لقد قالها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ـ حفظه الله ورعاه ـ في أكثر من موقف وخطاب سياسي لشعبه الكريم، إنه هو حامي الدستور، والحريص على الديموقراطية وحارسها!!

لذلك نقول: إن رواق وعمود وأطناب قاعة «عبدالله السالم» ستظل قوية ومحصنة بعقلانية وحكمة «حكيم الشعب» وقائد الركب، ولهذا ستبقى أركان الديموقراطية قوية ومحمية بإذن الله وتوفيقه!!

ولذلك نقول ايضا ان ما تكشفت عنه جلسة استجواب وزيرة الأشغال والإسكان د.جنان بوشهري من مواقف سياسية وتداعيات دفعتها لاستقالتها معلنة ان الفساد والشركات، كما قالت الوزيرة المستقيلة، أقوى من قاعة «عبدالله السالم»!! وان هذه المواقف المتلاحقة هي أيضا التي دفعت الشيخ ناصر صباح الأحمد لأن يكشف بكل أمانة عن ان «صندوق الجيش» هو الذي دفع باستقالة الحكومة!! ونحن نعلم مدى حرصه على الديموقراطية والشفافية وكشف الفساد والتلاعب بأموال الشعب، وهو ايضا ما دفع من قبله الشيخ خالد الجراح لأن يحول فضيحة ملف المخالفات المالية بوزارته الى النائب العام!!

وبالتأكيد الوزيران ونحن ايضا نبحث عن الحقيقة التي أصبحت اليوم في يد القضاء والعدالة!! وتبقى العقلانية والحكمة في معالجة تداعيات هذه المواقف السياسية المتلاحقة بوزارة الأشغال والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والتي دفعت بالدكتورة جنان بوشهري الى كشف ما ذكر انه المستور وراء ما أعلنته في جلسة الاستجواب.

بالطبع نحن نؤكد حرص الوزراء المعنيين الذين قالوا في قسم «التولية» بأنهم معنيون.. «بحماية أموال الشعب ومصالحه»، وبالتأكيد نحن نستفيد من هذه المواقف التي يجب ان تدفع بكل «نواب الأمة» للتأكيد على ملاحقة الفساد وكل المفسدين ومن يقف وراء حمايتهم!!

وعلينا اليوم ان نحافظ على نظافة «صندوق» الديموقراطية ونواجه الحقيقة بالشجاعة والإقدام حتى نصون أموال الشعب ومصالحه، بالأمانة والصدق وحتى تبقى قاعة «عبدالله السالم» ويبقى دستورنا شامخا بالعقلانية والحكمة.

وعلينا ان نثق تماما بحرص صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، على «صندوق الديموقراطية» وحراسة المواطن ومقدراته ومكاسبه، كما عهدناه من سموه بما لديه من حكمة هي مبعث الطمأنينة للجميع.

صوت من الديرة

التطوير الإداري

الفريق م. يوسف الأنصاري

أتذكر ومع نهاية الثمانينيات وبالتحديد بالعامين الأخيرين كثفت الحكومة جهودها، حيث كان تركيزها على إنشاء وحدات إدارية تنظيمية لتقوم بمهام التخطيط والتطوير الإداري في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية معتمدة في ذلك حجم وأهمية الجهة، فإما أن تكون وحدة إدارية بسيطة بمستوى قسم أو إدارة وأحيانا قد تصل الى مستوى قطاع. الأهم من ذلك ان تختص بمهام التخطيط والمتابعة والتنسيق وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الجهات داخل وخارج المؤسسة او الوزارة، بالإضافة للمشاركة في المجالات الأخرى وأهمها تنمية مصادر الدخل الأخرى غير النفط وتحويل إجراءات الخدمات الى الحاسب الآلي وأهمها توطين العمالة الكويتية والخصخصة إلى آخره.

ومرت السنون ونجحت الكثير من الجهات وتأخر البعض ولكن العجلة لم تتوقف، وما انتشار مراكز الحكومة مول إلا أحد مظاهرها. وأخذت من خلالها الشبكة الإلكترونية العنكبوتية بالاتساع ولهذا سارت الأمور من أحسن إلى الأحسن، وبدأ الضياء يشق ظلام الروتين الدامس الذي استورد وهيمن على الإنجاز من بعض الدول النامية وهيمن على روح الإنجاز، وزادت روح الحماس لملاحقة الدول الصناعية المتطورة.

اليوم تقف الحكومة عند مفترق الطرق لتقيم ما وصلت إليه ناظرة الى جميع العوامل بعيون ناظرة فاحصة وعلى رأسها رضا المواطنين أولا ثم الآخرين والمستفيدين من الخدمات قبل تقديمها، وعليه أمر سمو رئيس مجلس الوزراء بتحويل الدور الحكومي إلى مخطط رئيسي مستعينا بالقطاع الخاص المحلي والعالمي ليلعب دور المنفذ واحتفظ لنفسه بدور المراقب والمتابع وسينقل مهام التنفيذ والتشغيل والإفادة إلى القطاع الخاص، وسيتفرغ لمراعاة ردود الفعل والنتائج الإيجابية والسلبية العلنية المدعومة بالمؤشرات الواقعية لهذه المشاريع.

من خلال تجربتي العملية بالقطاع الحكومي لمدة تزيد على ثلاثة عقود وفي القطاع الخاص لمدة زمنية تقارب الثلاث سنوات والتي تزن أكثر من ذلك مقارنة بالعمل الحكومي ولا يعني ان الخاص أشطر ولكن بيئة العمل تختلف، فهدف الأخير الإنتاج أي اعمل تكسب وليس العكس فاعتقاد الموظف الحكومي بالسنوات الأخيرة توظف تعيش أي أثبت حضورك لتقبض راتبك، مؤكدا ان هذه الصورة بدأت ولله الحمد بالانقشاع والزوال تدريجيا بفضل المخلصين الغيورين على بلدهم لذا استمرت الأجهزة الحكومية بالنهوض ونفضت الغطاء وابتعدت عن الاسترخاء.

وتغيرت المؤشرات الدولية وأخذت تتحسن يوما بعد آخر ولنعلم ان سمو الرئيس بمفرده وحتى وزراؤه او المؤسسات الرسمية لن تصل وحدها للأهداف المنشودة ولكن مشاركه المواطنين وإيمانهم بدورهم وثقتهم بحكومتهم هي ضمان رقيهم وسعادتهم.

مربط الفرس يكمن في دور القطاع الخاص يجب ان يعيد تقييم نفسه وتحديث فكره وموارده البشرية والمادية وأدائه وليكون شريكا استراتيجيا صادقا في أعمال التنمية، وليدرك ان له نصيبا كمخطط أيضا، ولكن مراقبته ستكون من جهة متفرغة وستكون العيون عليه مفتوحة أكثر، فإذا أصاب سيربح ويستمر وان أخطأ فما له إلا الخسارة والابتعاد، وهذا ليس بتحذير بقدر ما هو تنبيه، لأن الحكومة أكدت على أهمية القطاع الخاص ليكون شريكا وعضيدا قويا للنهوض بالدولة ولتسمو بإذن الله دائما وأبدا في مصاف الدول الراقية المتقدمة، فالكويت تستاهل البذل والعطاء فإنها لم تبخل يوما على أي مخلوق على هذه البسيطة.

إطلالة

ديوان الخدمة.. حاسبوا الجهات المتقاعسة

خالد العرافة

khaled_news@hotmail.com

خلال الأيام المقبلة سيبدأ ديوان الخدمة المدنية بتوزيع نماذج التقييم السنوي لأداء الموظفين في مختلف وزارات الدولة، الذي يمكّن الموظف من الحصول على حقوقه الوظيفية في الترقيات ومكافأة الأعمال الممتازة التي تشترط تقدير الامتياز للموظف.

الديوان أضاف خلال العام الماضي إلى مجموعات عوامل التقييم التي جرى العمل بها خلال السنوات الماضية مجموعة تخص عوامل قياس مدى الالتزام بالدوام الرسمي، وتمثل المجموعة 30 ٪ من التقدير السنوي للموظف.

انتفضت وقتها بعض الوزارات التي لم تنجز الربط بالنظم المتكاملة للديوان بصرف مكافأة الأعمال الممتازة للمستحقين وطالبت بتأخير تطبيقه إلى حين الربط.

القرار الذي أصدره الديوان بشأن تطبيق البصمة كان على جميع الموظفين بمختلف مستوياتهم ولم يستثن أحدا من أصحاب الوظائف الإشرافية وكذلك الموظفين، ولكن الملاحظ أن هناك جهات ما زالت خارج تغطية الربط، والديوان ملتزم الصمت تجاههم، ونجهل الأسباب في عدم اتخاذ الإجراءات بحق المسؤولين المتقاعسين في تطبيق ربط الحضور والانصراف مع الديوان إلى هذا الوقت.

الوضع الحالي بحاجة إلى تدخل سريع من قبل المسؤولين في الديوان لفرض هيبة قرارهم بشأن تطبيق البصمة لتحقيق العدالة المفقودة، حيث تتم حاليا مساواة الموظف الملتزم بالقرار مع غير الملتزم بالمكافأة والترقيات، لذلك بات من الضروري إلزام وزارات الدولة بالربط الإلكتروني حتى يتمكن الديوان من ضبط إنتاجية الموظف واستحقاقه للمكافأة وخصوصا في جانب الالتزام في الحضور والانصراف.

وزارة الصحة يقال إنها إلى هذا اليوم لم تطبق البصمة على الأطباء وتميزهم عن غيرهم من الموظفين في الوزارة باستثنائهم منها، ما يترتب عليه الحضور المتأخر والانصراف المبكر للبعض، وخير شاهد عمل بعض العيادات.

المطلوب من الديوان تطبيق مبدأ المساواة والتأكد من هذا الأمر وإلزام الوزارة بتطبيق البصمة وربطها مع الديوان أسوة بالجهات الأخرى من خلال توزيع الأجهزة في كل مكان حتى في غرف العمليات لإنهاء أعذار البعض، وكذلك الحال بالنسبة للمعلمين في وزارة التربية العام الماضي سمعنا أن الوزارة ستطبق البصمة عليهم في العام الحالي وحاليا طالبوا بترحيلها إلى العام المقبل، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا تم استثناء موظفي تلك الجهات من البصمة؟ ولماذا لا يحاسب الديوان من ضرب بقراره عرض الحائط، ويكافئ الجهات التي التزمت بتطبيقه؟

ومنا إلى المسؤولين الذين يعملون بجد واجتهاد في ديوان الخدمة المدنية نقول، بصماتكم واضحة، اضربوا بيد من حديد وحاسبوا من يريد أن ينسف إنجازاتكم وقراراتكم ويستثني بمزاجه فئة دون أخرى.

أخيرا، رسالة نبعثها إلى إدارة مستشفى الصدري الذي نشيد دائما بخدماته الطبية وتطوره الذي يواكب المستشفيات العالمية، هناك ملاحظة حاولنا إيصالها إلى مدير المستشفى، لكن ربما لم تصلهم متعلقة بالعيادات الخارجية يوجد هناك جهاز واحد خاص بتخطيط القلب ومن النوع القديم غير المتطور، ومن الصعب يلصق على جسم المراجع إلا من خلال استخدام الجل، وهذا الإجراء يحتاج إلى وقت لعمله ويؤدي إلى انتظار المراجعين لوقت طويل، يجب على وزارة الصحة وإدارة المستشفى توفير أجهزة متطورة ذات لاصق خاص بكل مراجع أسوة بالمستشفيات الأخرى لأن الوضع الحالي لا يليق باسم ومكانة مستشفى الأمراض الصدري ومنا إلى من يهمهم الأمر.

خارج الصندوق

اغضب حتى تسعد

بدر سعيد الفيلكاوي

يحدث أن تكون مسافرا لدولة متطورة، وتجد أن شخصا ما يحاول تجاوز الطابور، فيغضب الأشخاص المنتظرون بالطابور وغير الطابور من ذلك المتجاوز ويبدأون بالصراخ عليه، وتلاحظ أن الأشخاص الذين يأخذون منحى سلبيا ويفضلون الصمت وعدم فعل شيء نسبتهم قليلة، الغالب يرفض هذا الفعل بطرق غير عنيفة، فنسبة كبيرة تكلم المتجاوز وتطلب منه الرجوع في الصف، وآخرون بالإشارة، والبعض بالنظر للمتجاوز بنظرات مشمئزة، وهذا الحادثة مشاهدة في العديد من الدول مع اختلاف حضاراتها، ولا يجمع بينها لا اللغات ولا العادات والثقافات، إنما العامل المشترك بينها هو التطور ورفض التحايل والغش.

هذا أحد أنواع الغضب الجمعي الإيجابي الذي تقوم به المجتمعات بتصحيح نفسها، فتأخذ على يد من يخطئ، حتى لا يسود هذا الخطأ، قد لا يكون من يرفض تجاوز الطابور يقصد ألا يسود الخطأ في المجتمع، لكن البوح برفض الظلم هذه عادة أخلاقية إيجابية اكتسبها من مجتمعه عن طريق التربية، فتجد الشخص المنتمي لهذه المجتمعات يكون ذا شخصية هادئة لكنه يغضب بسرعة لأي ظلم بسيط حتى لوكان تجاوز طابور أحد محلات الآيس كريم.

على حسب دراسة أقامتها جامعة لندن غلوبل عن الأسباب الرئيسية لسعادة الإنسان في الآونة المؤخرة، ربطت سعادة الإنسان بالعدالة الاجتماعية، متى ما كانت العدالة الاجتماعية مسيطرة على المجتمع اصبح أفراده اكثر سعادة والعكس صحيح، ومن أهم العوامل التي تسبب العدالة الاجتماعية هذا النوع من الغضب الجمعي، ففي طريقة أخرى الغضب الإيجابي الجمعي يؤدي الى السعادة.

التطور مرتبط بوعي المجتمع فكلما زاد، زاد تطور المجتمع، فينعكس هذا التطور بالوعي على أخلاق المجتمع فتتطور أخلاقه، والتطور الأخلاقي يؤدي إلى التطور المادي والاقتصادي، فسبب التطور هو زيادة الوعي الاجتماعي ثم التطور الأخلاقي ونتيجة التطور هي الابتكارات والإنجازات التي تؤدي الى التطور الاقتصادي والمادي.

هي أنا

كل جميل مستهدف

@rulasammur

رولا سمور

rulasammur@gmail.com

تابعت احتفالية تحدي القراءة العربي، وشغف قلبي حبا برقي ماجدة وكلمات أغنيتها الرائعة، وصور أطفالنا الذين تسابقوا للاشتراك بهذا التحدي الجميل من كل أرجاء هذا الوطن الجميل. ابتسامتي رافقتها دموع على هذا الوطن الجميل الذي ما عدت أعرف عدد دوله من انقسامات وما عدت أعرف له فصولا غير ربيع عربي لم نشهده لهذه اللحظة!

خنقتني العبرة وأنا أرى أطفالنا في المخيمات، يعملون ويجتهدون ويقرؤون وهم يعيشون في ظروف قاهرة كلاجئين يتمنون العودة إلى دفئ سريرهم وإلى حيهم وجيرانهم وأصدقائهم وهم لا يعلمون أن اللاجئ لا يعود وليشهد التاريخ على ذلك! كل جميل مستهدف! وهكذا استهدفوا أجمل ما فينا: أطفالنا، أخلاقنا، جمال دفئنا العائلي وتماسكنا. استهدفوا شبابنا الحالي الغارق في متع الحياة تارة أو في طاحونة الرزق من ناحية أخرى! وهذه أقوى أسلحة السيطرة على الشعوب: أصبحت شعوبنا تلهث في طاحونة الرزق بعدما عزت علينا أبسط مقومات الحياة وأصبحت بلداننا، رغم ثرائها، الأفقر والأكثر تأخرا ورجعية!

تابعت الاحتفالية وقلبي ينبض بقوة، ما مصير هؤلاء الأطفال بعد حين من الدهر! هل سيذكرون جذورهم وأخلاقهم ومنبتهم وقضيتهم وعروبتهم، أم ستلفظهم أوطانهم لأنه لا مكان للمبدع والمفكر والحر في أوطاننا! بعدما كانت القاهرة تكتب ولبنان تطبع والعراق يقرأ!

هل سيحتفظون بهويتهم مع تقبلهم للآخر أم سينسلخون عن جمالات أصولهم ليدفعوا ثمن تقبل الآخر لهم هويتهم!

لست متشائمة، بل كنت أتمنى أن يعيش أطفالنا طفولتهم لا يحملون هما يعجز الرجال الأشداء عن حمله ليفقدوا طفولة لا تليق إلا بهم!

وأخيرا سأتركك مع أجمل كلمات أغنية الاحتفالية: الأرض ستبقى عربية، فكان وسيبقى الفن لغة تعبر كل الحواجز تحمل أحلام هذه الشعوب العربية بغد أفضل.

مذكرات القاتل الاقتصادي

الشيخة حصة الحمود السالم الحمود الصباح

تابعت في الأيام الأخيرة بعض الحلقات من برنامج «رحلة في الذاكرة» على القناة الروسية RT ARABIC على اليوتيوب والتي استضافت الخبير الاقتصادي والسياسي الأميركي جون بيركنز والملقب بـ «القاتل الاقتصادي»، وهو مؤلف الكتاب الشهير «اعترافات قاتل اقتصادي» والذي صدر في عام 2004 وترجم إلى ثلاثين لغة وتصدر قائمة المبيعات لسنوات، ويحكي جون بيركنز في هذا الكتاب عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة صعودها المرعب اقتصاديا وعسكريا من خلال الهيمنة الاقتصادية أو بمعنى أدق على حد وصفه «القتل الاقتصادي» للدول والتحكم فيها، لدرجة إسقاط أنظمة حاكمة واستبدالها بأخرى تعمل وفق ما تمليه السياسة الأميركية التي تسعى إلى نهب ثروات الشعوب وإغراقها في الديون.

والحقيقة أن الرؤساء المتعاقبين على حكم الولايات المتحدة وكذلك أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ وباقي منظومة الإدارة الأميركية لا تعمل بشكل فردي اجتهادي ولكن وفق خطط ومنهج تفرضه المصالح الاقتصادية والسياسية العليا لعدد قليل من كبار الرأسماليين أصحاب كبرى الشركات في العالم والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة ولها نصيب الأسد من البنوك ووسائل الإعلام، وهو منهج لا يقيم للأخلاق والقيم والانتماء للوطن أي وزن على الإطلاق، فقط الهيمنة السياسية والاقتصادية وسلب إرادة أغلب شعوب دول العالم.

ولكن إذا تركنا جون بيركنز وكتابه والولايات المتحدة وهيمنتها لنتحول إلى نوع آخر من القتل الاقتصادي والسياسي، وهو نوع يقع محليا بين أبناء الشعب الواحد، حيث نوع آخر من صراع الهيمنة القائمة على المصالح الاقتصادية والسياسية أيضا، والذي يدفع ثمنه الوطن ووحدته ونزاهة شعبه، وهي معركة لم ولن تنتهي إلا بتطهير كل وزارات ومؤسسات الدولة بما فيها مجلس الأمة من الفسدة والمنتفعين، هي معركة بدأت بالضغط الشعبي على الحكومة حتى تقدمت باستقالتها إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، ولن تنتهي إلا بكشف كل رموز الفساد ومساعديهم.

لقد نجح الحراك الشعبي على مواقع التواصل وفي ساحة الإرادة في تحقيق الحد الأدنى من المطالب وطرح الثقة في بعض الوزراء للاستجواب واستجلاء الحقيقة، حيث قامت الوزيرة د.جنان بوشهري في جلسة 2019/11/12 بالتفنيد والرد على نقاط الاستجواب، ولكن صرحت في نهاية استجوابها بأنها تدفع ثمن محاربة الفساد والحفاظ على أموال الدولة بسبب قراراتها بحرمان الشركات المتعثرة من مناقصات الدولة والتي يبدو واضحا أن هذه الشركات مسنودة من بعض أصحاب المصالح والمنتفعين، وأن الشركات أصبحت أقوى في قاعة عبدالله السالم، وأنها تستقيل من منصبها وهي مرفوعة الرأس لأنها ردت على طلب طرح الثقة الموقع من بعض المتضررين من قراراتها الوزارية. والحقيقة أنها أحسنت في الرد بالحجة والدليل، فنحن هدفنا كشف الفساد ومن يقف وراءه ولا نشخصن قضايا وطننا العزيز.

الحديث عن القتل الاقتصادي والسياسي والإداري يطول جدا، ومواجهة الفساد أمر شاق ومرهق، ولكن تصحيح مسار الوطن واجب مقدس، وأنا اعتقد أن هناك الكثير من المفاجآت ستحملها لنا الأيام القادمة بشرط استمرار الضغط الشعبي المغلف بالوعي والإدراك الصحيح وتقديم المصلحة العليا للوطن وللأجيال القادمة.

نحن نعلم يقينا أن صاحب السمو وسمو ولي عهده الأمين لن يدخروا جهدا في معاقبة من تسول له نفسه الإضرار بمصالح الوطن ومكتسباته التي دفعنا ثمنها غاليا لكي نفخر بوطن ديموقراطي عظيم، هو أمانة نسلمها جيلا بعد جيل لتبقى رايته عالية خفاقة.